لا - واختلاف العرب حول عملها، وذكر خبرها

تَعَدَّد استعمالُ العرب لها على مذاهب، إلا أنها تأتي على ثلاثة أوجه:

١- أن تكون موضوعةً لطلب الترك.

٢- أو زائدةً داخلةً على الكلام لمجرد تقويته وتوكيده.

٣- أو نافيةً، على نوعين:

أ- إما عاملة عمل ليس.

ب- أو عاملة عمل «إنَّ» إنْ أُرِيْدَ بها نفي الجنس[١].

وفي هذا الاستعمال الأخير بشطريه وقع الاختلافُ بين قبائل العرب:

أ- ففيما يتعلق بإعمالها عمل «إن» إن أريد بها نفي الجنس، فقد اختلف الحجازيون التميميون ومن وراءهم من قبائل العرب حول خبر لا التي لنفي الجنس من حيث الإتيان به أو حذفه.

وهم متفقون جميعًا على وجوب ذكره عند عدم وجود قرينة تدل عليه لكنهم يختلفون فيما بينهم من حيث وجوب إبقائه أو عدمه عند وجود قرينة.

فأهل الحجاز يحذفونه بكثرة حينئذ، ولكن لو ذكر لا بأس به.

أما بنو تميم والطائيون: فإنهم يوجبون ذلك الحذف ويلتزمونه مع وجودها[٢] فلم يلفظوا به أصلاً، نحو: لاَ ضَيْرَ.. وَلاَ فَوْت .. وَلاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ[٣]. وقد يبقى الخبر ويحذف الاسم[٤] - وسيأتي..

ب- وأعمل الحجازيون ومن إليهم هذا اللفظ عمل ليس فنصبوا به الخبر ورفعوا المبتدأ بشروط ثلاثة:

---

(١) المغني ١: ٢٣٧ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١: ٣٤٥، شرح الكافية ١: ١١٢، الهمع ١: ١٤٦.

(٣) الهمع ١: ١٢٥، التسهيل: ٦٧.

(٤) التسهيل ٦٧.

١- ألا ينتقض نفي خبرها بإلا.

٢- ألا يتقدم الخبر.

٣- ألا يقدم معمول خبرها على اسمها[١].

وتنفرد بأن يكون المعمولان نكرتين وهو الأعرف، وقد جزم به بعضهم[٢]، وإن ذكر خبرها قليل وكأنهم ألزموه الحذف حتى إن الزجاج لم يَظْفَرْ به فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة وأن خبرها مرفوع، وقد ردوا ذلك بما ورد عن العرب، إذ أنشدوا على ذلك قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيَا(*)

وقول الآخر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا(**)

ومن حذف الخبر: قول الشاعر:

وَاللهِ لَوْلاَ أَنْ تَحَشَى الطَّبْخُ ... بِيَ الْجُحَيْم حِيْنَ لاَ مُسْتَصْرَخٌ(***)

أراد مستصرخ لي.

---

(١) شرح المفصل ١: ١٠٩.

(٢) المقتضب ٤: ٣٦٠، الكتاب ١: ٣٤٥.

(*) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين.. وتعز: من العزاء وهو الصبر والتسلي، والوزر: الملجأ وأصله من الجبل. وواقيا: من وقي يقي وقاية. إذا حفظ. والمعنى: اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ولا ملجأ يقي الشخص ويحفظه مما قضي الله رب العالمين. والشاهد: في لا شيء على الأرض باقيًا.. ولا وزر.. واقيًا فإن «لا» في الموضعين بمعنى ليس وعمل عملها.

(**) قال العيني: أقول: أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى أحد. وخاذل: من الخذلان وهو ترك النصر، فبوئت حصنا: أي أسكنت، والكماة: جمع كمي وهو الشجاع المتكمي بسلاحه المتغطي به.. والشاهد: لا صاحب غير خاذل.. فإن كلمة «لا» فيه عملت عمل ليس على مذهب أهل الحجاز.

(***) البيت قد نسب إلى العجاج، وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٥٧. قيل وقبله

في دخل النار وقد تسلخوا ... لعلم الجهال أني مفتخ

أي لولا خوفي الملائكة الموكلين بعذاب الكفار، وهم الطبخ الذين ذكر، تحشي الجحيم: تجمع لها الوقود وتوقدها، لا مستصرخ: لا استصراخ أو لا وقت استصراخ وهو الإغاثة.. والشاهد: رفع مستصرخ على حذف الخبر.

وقال آخر:

مَنْ صَـــدَّ عَنْ نِـيْـــرَانِهَـــا فَـــأَنَـا ابْنُ قَـــيْـسٍ لاَ بَرَاحُ(*)

أي براح لي.

قال ابن خلف: ويجوز رفع «براح» على الابتداء، غير أن الأحسن حينئذ تكرير «لا». قال المبـرد - كمـا نقله النحاس: لا أرى بأسًا أن تـقول: لا رجل في الدار غير ضرورة، وكذا لا زيد في الدار(١).

وخالف ابن جني وابن الشجرى في اقتصار إعمال لا عمل ليس على أن يكون جزآها نكرتين، واستدلوا على ذلك بقول النابغة الجعدى:

وَحَلَّتْ سَـوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِـيًـا سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُـبِّهَا مُتَـراخِيًا(**)

وقال آخر:

أَنْكَرْتُهَـا بَعْـدَ أَعْـوَامٍ مَضَـيْنَ لَهَـا لاَ الدَّارُ دَارًا وَلاَ الْجِيْرَانُ جـيرانا(***)

---

(١) المقتـضب ٤: ٣٥٩، المغني ١: ٢٤٠، شرح أبيـات المغني.. البغـدادي ٤: ٣٧٦، شرح التـصريح ١: ١٩٩.

(*) هذا البيت نسب لسعد بن مالك، وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٥٧.

وصد: أعرض. نيرانها: الضميـر راجع إلى الحرب، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها، وابن قيس: نسب نفسه إلى جده الأعلى قيس بن ثعلبة.

والشاهد: إعمال لا عمل ليس بعد حذف الخبر من قوله: لا براح.. وتقدير الكلام لا براح لي. وما شابه ذلك.

(**) قال العـيني: قائله: هو النابغة الجعـدى -الصحابي رضي الله عنه- سـواد القلب: حبته. وباغـيًا: من البغي وهو الطلب.. انظر: ديوانه - ١٧١. ط١.

والشاهد في قوله: لا أنا باغـيا.. حيث عمل لا بمعنى ليس في المعرفة وهو شـاذ.. وحول أمثال هذا البيت وقع الاختلاف بين النحاة ففي حين نجد أبا الفـتح يذهب إلى إعمال لا عمل ليس كما في البيت وتابعه ابن الشجرى تجد بعضهم يتأوله من جهتين:

أ- أن يجعل أنا مرفـوعًا بفعل مضمر، وباغـيا نصب على الحال تقديره ولا أرى باغيا فلمـا أضمر برز الضمير وانفصل.

ب- أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا باغيًا على الحال.

(***) البيت لم ينسب إلى أحد.

وأنكرت: خلاف عرفت. وأعوام: جمع عام وهو السنة. ومضين: أي خلون. والجيران: جمع جار: وهو المجاور في السكن.

والشاهد: لا الدار دارًا.. حيث أعمل الشاعر لا عمل ليس فرفع المبتدأ ونصب الخبر في الموضعين..

وعليه بنى المتنبي قوله:

إذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصًا مِنَ الْأَذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلاَ الْمَالُ بَاقِيا(*)

وذلك شاذ عند جمهور النحويين(١)، وخرجوا بيت النابغة تخريجين:

١- إما أن يجعل «أنا» مرفوعًا بفعل مضمر، «وباغيا» نصب على الحال تقديره: ولا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل.

٢- وإما أن يجعل «أنا» مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا باغيًا على الحال(٢).

أما بنو تميم: فلا يعملونها، وقد نسب ذلك أيضًا إلى طيء، وفي البسيط(**) أن القياس عند بني تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها.. وذهب جماعة من النحويين ومنهم أبو الحسن إلى أن «لا» لا تعمل أصلاً ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا تنصب أصلاً(٣).

وقد نقل عن القراء اختلافهم في قراءة نحو ﴿**لا رَيْبَ فيه**﴾ ﴿**فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدالَ فِي الْحَجِّ**﴾ [البقرة: ١٩٧] و﴿**فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [الأحقاف: ١٣]. و ﴿**فَلا فَوْتَ**﴾ [سبأ: ٥١].

فقرأ الجمهور: لا ريبَ فيه، فلا فوتَ، مبني على الفتح(٤).. وقرأ الكوفيون ونافع بفتح الثلاثة - رفثَ وفسوقَ من غير تنوين-(٥).

---

(١) الهمع ١: ١٢٥، شواهد العيني المطبوع على الخزانة ٢: ١٤١.

(٢) الهمع ١: ١٢٥.

(٣) الهمع ١: ١٢٥.

(٤) البحر ١: ٣٦، ٧: ٢٩٣.

(٥) البحر ٢: ٨٨، ١: ١٦٩، ٣٦، ٧: ٢٩٣.

(*) هذا البيت قد نسب إلى المتنبي، ورأيته في ديوانه، وخلاصًا: مصدر خلص أي سلم ونجا وصفا من الأذى وهو كل مكروه. والمقصود: أنه إذا لم يتخلص الجود من المن به وهو المراد بالأذى لم يحصل الحمد ولم يبق المال لأن المال يذهب به الجود، والمن يبطل الحمد.

والشاهد في البيت نصب لا في موضعين منه للخبر فيهما إجراء لها مجرى ليس وكان اسمها معرفة وذلك خلاف المعروف.

(**) البسيط: اسم لعدة كتب، والذى نقصده ههنا: ذلك الكتاب الذي ينسب إلى ضياء الدين بن العلج..

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح جدالَ من غير تنوين فقط. وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في: «فلا خوفَ عليهم ولا هم يحزنون»[1].

وهل الحركة حركة إعراب أو حركة بناء؟

الثاني: قول الجمهور، وإذا بني معها على الفتح فهل المجموع من «لا والمبني معها» في موضع رفع على الابتداء؟

وإذا كانت «لا» عاملة في الاسم النصب على الموضع ولا خبر لها، أو ليس المجموع في موضع مبتدأ بل لا عاملة في ذلك الاسم النصب على الموضع وما بعدها.

خبر لا إذا أجريت مجرى أن في نصب الاسم ورفع الخبر، قولان للنحويين

الأول: قول سيبويه: والثاني: قول الأخفش[2].

وقرأ الجمهور: ﴿فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ بالرفع والتنوين، وابن محيص بالرفع من غير تنوين.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو الشعثاء وزيد بن علي وأبو جعفر بالرفع والتنوين في بعضها، ورويت عن عاصم في بعض الطرق، وهو طريق المفضل عن عاصم[3].

وقد خرجوا قراءات الرفع على أقوال:

أن تكون «لا» عاملة عمل ليس، وأن هذه القراءة بالرفع والتنوين، أو بلا تنوين، قد جاءت على لغة وليست بالكثيرة حكاها عنهم سيبويه[4].

وهذا الوجه جزم به ابن عطية فقال: ولا في معنى ليس في قراءة الرفع وخبرها محذوف على قراءة أبي عمرو وقد يذكر كما رأينا، وحذف التنوين في بعضها لكثرة الاستعمال وهو منصوب بها على الخبر وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي[5].

---

(١) الإتحاف ١٣٤، النشر ٢: ٢١١، البحر ٢: ٨٨. ١: ١٦٩، ٧: ٢٩٣.

(٢) البحر ٢: ٨٨، ١: ١٦٩، ٣٦، ٧: ٢٩٣؛ الكتاب ١: ٥٢ ٣ وما بعدها.

(٣) نفسه، حجة القراءات ١٢٨، الكشاف ١: ٢٤٣.

(٤) الكتاب ١: ٣٥٤.

(٥) البحر ١: ١٦٩، ٢: ٨٨، ٧: ٢٩٣ وانظر: النهر المطبوع على هامش البحر: ٢: ٨٦ وما بعدها.